المحاضرة السادسة: الحزب الحر الدستوري 1920-1933م.

1-ظروف وإرهاصات ظهور الحزب الحر الدستوري التونسي.

2-ميلاد الحزب.

3-أهداف وتنظيم الحزب.

4-نشاط الحزب.

5-علاقة الحزب الحر الدستوري بسلطة الباي وسلطات الحماية.

6-أزمات الحزب:

6-1-الحزب الإصلاحي.

6-2-أزمة أفريل 1922م.

6-3-الحزب الدستوري المستقل.

7-الحزب الدستوري وإصلاحات المقيم العام لوسيان سان.

8-مؤتمر نهج الجبل 12-13 ماي 1933م ونتائجه.

9-انقسام الحزب الحر الدستوري التونسي وانعكاساته على الحركة الوطنية التونسية.

9-1-أسباب الانقسام.

9-2-نتائج مؤتمر غرنوطة أفريل 1934م.

9-3-تداعيات الانقسام على الحركة الوطنية التونسية.

1-ظروف وإرهاصات ظهور الحزب الحر الدستوري التونسي:

في أعقاب الحرب العالمية الأولى وفي ظل غياب أبرز قادة حركة الشباب التونسي؛ أخذ الشباب التونسي على عاتقهم بالداخل، إعادة بناء الحركة الوطنية التونسية وتنظيمها من خلال عقد عديد اللقاءات داخل ناديهم بنهج الكومسيون، أين ناقشوا من خلال اجتماعاتهم مصير بلادهم في ظل تطور السياسة على الساحة العالمية[1]ومن خلال هذه اللقاءات؛ بدأت تتبلور فكرة انشاء حزب سياسي يؤمن بفكرة الاستقلال وهي الأفكار التي تحمس لها الشيخ الثعالبي[2] وأنصاره، حيث أمنوا بضرورة إنشاء الحزب التونسي[3].

ومن أجل دفع العمل الوطني وعرض القضية التونسية على الرأي العام الدولي؛ خصوصا بعد تأسيس عصبة الأمم وبعد أن دعا المشاركون في مؤتمر جمعية حقوق الإنسان إلى إقرار مبدأ حق كل الشعوب في تقرير مصيرها ومن اجل تجسيد تلك الأفكار على أرض الواقع التقى جمع من الوطنيين التونسيين في "مقهى باريس" بتونس في شهر مارس 1919م، إذ ناقشوا آنذاك الوضع التونسي

---

[1] قدادرة، شايب: **الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري، دراسة مقارنة1934-1954م**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة-الجزائر، 2006-2007م، ص97.

[2] **عبد العزيز الثعالبي**: ولد بتونس العاصمة سنة 1874م، من أصل جزائري، أحد قدماء تلامذة جامع الزيتونة، شارك في تأسيس وتحرير العديد من الصحف ذات الاتجاه الديني والسياسي منها: سبيل الرشاد1895م، الاتحاد الإسلامي 1909م، غادر تونس وزار بعض الدول المشرقية والمغربية ليعود سنة1904م، حيث أحد يجهر بآرائه التحررية، كانت له مشاركة في الحركة الطلابية سنة 1910م، سافر إلى فرنسا سنة 1919م، حيث مثل تونس في مؤتمر الصلح بعدها ترأس الحزب الحر الدستوري نفي إلى المشرق العربي سنة 1923م، ثم عاد إلى تونس سنة 1937م، ينظر:علي، المحجوبي: **المرجع السابق**، ص220.

[3] المنجي، الزيدي: **التجمع الدستوري الديمقراطي: التحولات التاريخية ورهانات التغيير**، ط1، جريدة الحرية، تونس، 2008م، ص26.

ومتطلباته[4]، برئاسة "خير الله بن مصطفى[5]" وخلال الاجتماع انقسم المشاركون إلى تيارين متباينين وهما:

التيار الأول: تزعمه " عبد العزيز الثعالبي"، إذ طالب بوضع دستور للبلاد وتغيير نظام الحماية مهما كان الثمن والوصول يوما من الأيام إلى تحرير البلاد.

التيار الثاني: اقتصر موقف على تعديل نظام الحماية عن طريق المطالبة بإصلاحات لا غير[6].

والظاهر أن هذا الاجتماع لم ينتهي برأي توافقي ولذلك تقرر اللقاء في اجتماع أخر، وهو الاجتماع الذي ضم أنصار التيار الأول فقط وبذلك قرروا تأسيس الحزب؛ بغرض تحديد الحركة وتوسيع مطالبها، إذ حاول هؤلاء الشباب الوطني استغلال المستجدات الطارئة على الساحتين الوطنية والدولية، ومن هذا المنطلق ارسلوا في شهر مارس 1919م؛ مذكرة إلى الرئيس الأمريكي "ويلسن وودروا" وللوفود المشارك في مؤتمر الصلح بباريس يطالبون فيها بإعادة النظر في الحريات المفقودة وأيضا مخلفات السياسة الفرنسية في المجال السياسي والاجتماعي[7].

وهكذا فبعد أن اطلع الأعضاء الموجودين في تونس على نتيجة مساعي في باريس –الرئيس ويلسون وضع مصالح القوى الحليفة فوق مبادئه واعتبر المسألة التونسية من قضايا فرنسا الداخلية–وفي نفس الوقت حاول كل من "أحمد سقا" و"عبد العزيز الثعالبي" استعطاف اليسار الفرنسي من اجل

---

[4] الطيب، لباز: **الحزب الدستوري الجديد ودوره في القضايا التحررية المغاربية 1947–1956، القضية الجزائرية نموذجا**، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007–2008م، ص 14.

[5]

[6] قدادرة، شايب: **المرجع السابق**، ص97.

[7] المرجع نفسه، ص98.

تحقيق بعض المطالب التونسية، لكن فشل الحزب في انتخابات أكتوبر 1919م[8]؛ الضربة القاسمة لأمال النخبة التونسية بتونس[9] –انتهز الثعالبي الفرصة ليرفع مطالب التونسيين القائمة على ما يلي:

*المطالبة بالحريات الفردية وفق القانون وحرية العمل والجمعيات والرأي والصحافة.

*المساواة أمام القانون والتوظيف العام.

*إيجاد سلطة تنفيذية وراثية في الأسرة الحسينية.

*تشكيل حكومة تونسية مسؤولة أمام المجلس الكبير.

*إيجاد سلطة قضائية مستقلة[10].

وحرصا على وجود وثيقة مرجعية تعرف بالقضية الوطنية؛ جمع الثعالبي المعلومات والوثائق اللازمة من أجل كتابة كتاب "تونس الشهيدة"؛ الذي تضمن عرضا للحالة التي عليها تونس والمطالب التي يعمل الوطنيون على تحقيقها وقد ترجمه "أحمد الصافي" إلى اللغة الفرنسية لكي يكون وثيقة عمل ونضال في أوروبا[11].

---

[8] يوسف، مناصرية: **الحزب الحر الدستوري التونسي 1919–1934م**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر–الجزائر، 1985–1986م، ص 52.

[9] بعد خيبة الأمل ظهر خلاف بين اعضاء الوطنيين التونسيين إذ ظهرت أربعة تيارات هي:

***التيار الأول**: ثوري يدعوا إلى الاستقلال الكامل ومعادي للفرنسيين صراحة (تزعمه باش حامبه).

***التيار الثاني**: اتجاه اصلاحي ينادي بالمساواة بين الفرنسيين والتونسيين مع تحقيق حكم ذاتي في إطار الجمهورية الفرنسية (مثله حسن القلاتي).

***التيار الثالث**: اتجاه معتدل يسعى للنهوض بتونس في إطار سلطة الحماية (فرحات بن عياد وعلي كاهية والشاذلي القسطلي).

***التيار الرابع**: واقعي مرن مثله الثعالبي وقد طالب أصحاب هذا التيار بالاستقلال ثم عدلوا عن هذه السياس، لما رأوا من عدم جدواها وسلكوا الاتجاه الاصلاحي.

[10] محمد السعيد، عقيب: **الحزب الحر الدستوري التونسي القديم 1934–1956م**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009–2010م، ص 27.

[11] الطيب، لباز: **المرجع السابق**، ص–ص 14–15.

2-ميلاد الحزب الحر الدستوري التونسي 14 مارس 1920م:

يعتبر الاجتماع الذي عقد بتونس في 14 مارس 1920م؛ بمنزل "علي كاهية" أول اجتماع تأسيسي للحزب[12]، وقد سمي الحزب في البداية "بالحزب الحر الدستوري المتحد التونسي" وبإيعاز من الثعالبي استقر الرأي على تسميته بـ"الحزب الحر الدستوري التونسي"[13].

3-أهداف وتنظيم الحزب:

أ-أهداف الحزب: وتضمنت العمل على تحقيق ثمانية أهداف هي:

1-تأسيس مجلس استشاري؛ يتكون من أعضاء تونسيين وفرنسيين منتخبين عن طريق الاقتراع العام، له السيادة الكاملة في وضع برنامج أعماله وله اختصاصات واسعة فيما يخص الميزانية.

2-تأسيس حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس.

3-الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

4-دخول التونسيون في جميع الوظائف الإدارية، بشرط أن تتوفر فيهم الضمانات الثقافية والأخلاقية المتوفرة في المترشحين الفرنسيين.

5-المساواة في أجور الموظفين ذوي القدرات المتساوية في الوظائف المتشابهة دون تمييز لصالح الأوروبيين على حساب التونسيين.

6-تنظيم بلديات منتخبة عن طريق الاقتراع العام في جميع أنحاء الإيالة.

7-حرية الصحافة والاجتماع وتأسيس الجمعيات.

---

[12] محمد السعيد، عقيب: **المرجع السابق**، ص 28.

[13] المنجي، اليزيدي: **المرجع السابق**، ص 27.

8-مشاركة التونسيين في شراء أسهم الأراضي الزراعية وأملاك الدولة[14].

ب-تنظيم الحزب:

***الشعب المحلية:** تأسس في كامل تراب البلاد وتعمل على نشر الأفكار والدعاية للحزب في مختلف طبقات الشعب التونسي.

***اللجان التنفيذية المحلية:** وتشرف على الشعب المحلية.

***شعب الجهات:** تقوم بربط الصلة بين الشعب المحلية؛ شريطة أن تضم خمس شعب ولا يقل أعضاؤها عن 50 عضو.

***اللجان المركزية للجهات:** وهي تدير شعب الجهات وأيضا مهمتها ربط الصلة مع الشعب المحلية ومدها بتعليمات اللجنة المركزية.

***مؤتمرات الجهات:** تعقد قبل المؤتمر العام ويتم خلالها تقديم الاقتراحات.

***المؤتمر العام:** يبحث في سياسة وأهداف ومنهج الحزب وأيضا اتخاذ القرارات المصيرية وانتخاب أعضاء اللجنة المركزية.

***اللجنة المركزية الرئيسية:** تسهر على تطبيق برنامج الحزب وتنفيذ مقررات المؤتمر.

4-نشاط الحزب الحر الدستوري التونسي:

اعتمد الحزب الحر الدستوري التونسي من اجل تطبيق برنامجه؛ أمام التونسيين والمناضلين وحتى الأفراد اليسارية ومنظمات حقوق الانسان على ما يلي:

(ارسال الوفود، العرائض، الكتابة الصحفية، المظاهرات والتجمعات).

---

[14] يوسف، مناصرية: **المرجع السابق**، ص-ص 60-61.

* تقديم برنامج الحزب إلى "محمد بن ناصر باي" في 18 جوان 1920م، حيث استجاب لمطالب وفد الحزب وعمل على محاولة الضغط على سلطات الحماية من اجل تلبيتها.

*إرسال وفد للحزب إلى سلطات الحماية ما بين جوان وجويلية 1920م؛ وهذا الوفد متكون من الدستوريين (عبد العزيز الثعالبي وثلاثة محامين وعضوين من أعيان العاصمة) وأيضا ببعض الشخصيات المنتمية إلى رابطة حقوق الانسان الفرنسية –وهذا الإجراء توج بالفشل-.

*ارسال وفد ثاني في 22 ديسمبر 1920 وجانفي 1921م؛ سافر هذا الوفد إلى باريس وكان مكون من أطراف معتدلة ترأسه "الطاهر بن عمار" والظاهر أن مطالبه لم تكن تتعارض مع المصالح الفرنسية ولا تطعن في الحماية الفرنسية، حيث استطاع الوفد مقابلة رئيس الحكومة الفرنسي في جانفي 1921م والذي وعده بإجراء إصلاحات.

*محاولة الاستعانة بالاشتراكيين والحركة الاشتراكية بباريس، من أجل إيصال مطالب التونسيين.

*عن طريق النشاط الصحفي؛ الاعتماد على عديد الصحف؛ إذ عرفت الفترة عودة نشاط بعض الصحف القديمة، من أجل التعريف بمطالب الحزب الدستورية؛ منها: مرشد الأمة، الصواب، وأيضا ظهور أخرى جديدة منها: النديم، لسان الشعب، الوزير، الاتحاد، العصر الجديد، ومجلة الفجر التي أسسها الثعالبي، وأيضا "جريدة الأمة"سنة 1921م والتي تعتبر اللسان الشبه الرسمي للحزب الحر الدستوري التونسي.

* التعريف بالحزب من خلال التظاهر؛ من الوسائل التي التجأ إليها الحزب الدستوري تنظيم عديد التظاهرات منها:

-المشاركة إلى جانب طلبة الزيتونية في احتجاجهم حول احتلال إسطنبول يوم 10 مارس 1920م.

-التظاهر ضد زيادة أسعار الحبوب في 5 اوت 1920م.

-التظاهر من أجل مناصرة الباي (محمد بن ناصر)؛ بعد ان فرضت عليه القوات الفرنسية حصارا على قصره في 5 أفريل 1922م.

-القيام بمظاهرات في 25 مارس 1925م، بسبب الإصلاحات خصوصا؛ ما تعلق منها بمشروع تعويض العدالة التونسية بعدالة مشتركة.

5-علاقة الحزب الحر الدستوري بسلطة الباي وسلطات الحماية:

5-1-علاقة الحزب بسلطة الباي:

انتهج الحزب منذ البداية سياسة تعاون مع الباي محمد الناصر[15].

5-2-موقف إدارة الحماية من نشاط الحزب: لم تقبل تطور نشاط الحزب وحاولت عرقلت نشاطه عن طريق ما يلي:

-اتهام القادة الدستوريين بالتآمر ضد الدولة؛ حيث قامت بمنع كتاب "تونس الشهيدة" من الصدور وفي نفس الوقت عملت على محاصرة وسجن الثعالبي في 31 جويلية 1920م بباريس ثم ارساله إلى تونس وسجنه بتهمة التآمر على أمن الدولة.

-تعطيل نشاط بعض الصحف المساندة للحزب؛ مثال ذلك: جريدة المشير، الجامعة في 4 جانفي 1922م، مع تشديد الرقابة على الصحف بعد استصدار قانون ينظم الصحافة في 14 جانفي 1922م.

-محاولة استغلال تباين الرؤى بين قادة الحزب وتشجيع الانشقاق داخله.

-استعمال المقيم العام؛ لألوب التهديد والدبلوماسية ضد الباي واجباره على التراجع عن دعمه لمطالب الدستوريين في 5 أفريل 1922م، وعزل الحركة الشيوعية الداعمة للحزب وموافقة الحكومة

---

[15] يوسف، مناصرية: **المرجع السابق**، ص 137.

الفرنسية على طلب المقيم العام الذي ينص على تطبيق حالة الطوارئ بتونس يوم 17 أفريل 1922م.

-إصدار المقيم العام "لوسيان سان"؛ لأمر 08 ماي 1922م والقاضي بإخضاع كل دعوة إلى التبرع العام إلى شرط الحصول على ترخيص من طرف الحكومة الفرنسية ومع مراقبة الأوجه التي تصرف فيها الأموال، مما أثر على تراجع الموارد المالية للحزب ودخوله في أزمة مالية.

-إصدار إصلاحات "لوسيان سان" في شهر جويلية 1922م؛ والقائمة بالخصوص على تشجيع سلطات الحماية الفرنسية لنشاط الصحف الموالية للحماية.

6-أزمات الحزب الحر الدستوري:

تعرض الحزب الدستوري منذ نشأته؛ للعديد من الأزمات والتي يمكن ارجاع بعض أسبابها إلى:

-الشقاقات والخلافات الداخلية في صفوف الحزب بسبب اختلاف وجهات النظر خصوصا في تلك المتعلقة بمعالجة بعض القضايا.

-اختلاف المنشأ والخلفية الاجتماعية والتكوين الفردي بين قيادات الحزب[16].

وقد أسفرت هذه الصراعات إلى ظهور ما يلي:

6-1-الحزب الإصلاحي:

بدأت بوادر الانشقاق تظهر داخل الحزب؛ ابتداءا من شهر مارس 1921م، خصوصا بعد أن ظهر تيار تزعمه "حسن القلاتي" والذي عرف بالحزب الإصلاحي، حيث جمع في صفوفه كل من لا يؤمن أو ينسجم مع أفكار ومطالب الدستوريين[17].

---

[16] محمد السعيد، عقيب: **المرجع السابق**، ص 62.

[17] يوسف، مناصرية : **المرجع السابق**، ص 185.

ومن الأهداف التي نادى بها الحزب من أجل تجسيدها:

-فتح أبواب العمل للتونسيين وتحقيق السلام.

-شرعية امتلاك تونس لمؤسسات بلد حر؛ يتمتع ببرلمان تشريعي يتكون من تونسيين وفرنسيين منتخبين.

-تحقيق حكم تنفيذي يكون على رأسه مسؤول يختاره الشعب ويكون مسؤول أمامه.

-تحقيق حكم ذاتي فرنسي-تونسي؛ يجعل تونس من أغنى الدول المرتبطة بفرنسا[18].

6-2-أزمة أفريل 1922م:

ترجع أسباب هذه الأزمة إلى تاريخ 22 مارس 1922م[19]؛ وهو التاريخ الذي نشرت فيه جريدة "Le Petit Journal" مقالا، بعد لقاء جمع مراسل الصحيفة " قاستون دومزيار" مع الباي محمد الناصر[20]؛ إلا أن فحوى المقال جاء محرفا وهو الأمر الذي أغضب الباي إذ جاء المقال حاملا في طياته تصريحات معادية للحزب الحر الدستوري والحركة الشيوعية والتي نسبها الكاتب للباي -وكان الغرض من ذلك ضرب التقارب بين الوطنيين والباي- وعلى إثر ذلك استدعى الباي الوزير الأكبر ومدير التشريفات وطلب منهما التكذيب الفوري لما نسب إليه، لكنهما أبديا نوع من التهرب والسكوت وهو الأمر الذي جعل "الباي" يفهم ضلوعهما في المؤامرة[21].

وأمام هذا الوضع؛ قرر الباي "محمد الناصر"؛ الاستقالة عن تولي العرش والاعتكاف ببيته، أما رد فعل اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري؛ فقررت الوقوف إلى جانب الباي ورفض فكرة تنازله عن

---

[18] محمد السعيد، عقيب: **المرجع السابق**، ص 297.

[19] المنجي، الزيدي: **المرجع السابق**، ص 31.

[20] عقد هذا اللقاء بعد إلحاح كل من الوزير الأول "الطيب الجلولي" ووزير العدل " الطاهر خير الدين" ومدير التشريفات " خير الله بن مصطفى" وكان ذلك بإيعاز من المقيم العام "لوسيان سان".

[21] محمد السعيد، عقيب: **المرجع السابق**، ص-ص 65-66.

العرش وجعل يوم 5 أفريل 1922م، يوم اضراب والقيام بمظاهرات احتجاجية ضد المؤامرة ومن أجل التصدي لهذه النشاطات؛ قامت السلطات الفرنسية بتدعيم القوات المسلحة بالعاصمة بهدف السيطرة على كل التحركات.

وبسبب هذه الإجراءات؛ سلط على الباي ضغط كبير، إذ حوصر قصره بالدبابات والجيش وأجبر على مقابلة " المقيم العام"؛ الذي أجبره على توقيع تصريح عبر فيه عن عدم نيته في التخلي عن العرش وأنه سيعمل على توقيع تصريح يعبر فيه عن عدم نيته في التخلي عن العرش وأنه سيعمل للحفاظ على المعاهدات المبرمة مع فرنسا – وجاء هذا اللقاء من أجل التمهيد لزيارة الرئيس الفرنسي لتونس التي حددت ما بين 27 أفريل و6 ماي 1922م– والظاهر أن هذه السياسة (سياسة التهدئة) التي اتبعها المقيم العام "مليران ألكسندر"؛ والوعود التي قدمها للحركة الوطنية التونسية، بأنه سوف يستجيب لكل المطالب المقدمة لم تكن سوى مراوغة منه بغرض إنجاح زيارة الرئيس لتونس[22].

وبعد تدخل المقيم العام؛ تمكن من استغلال "الحزب الدستوري"؛ حيث أصدر هذا الأخير عديد البيانات المرحبة بالرئيس الفرنسي وأيضا بإصدار أخرى موجهة للشعب التونسي التي نادت بالتهدئة مع سلطات الحماية، وهذا الموقف هو الذي لم يستحبه بعض أعضاء الحزب حيث أصيبوا بخيبة أمل كبيرة؛ زادت خصوصا بعد عزوف المقيم العام عن تطبيق وعوده وهو الامر الذي شكل ضربة قاسمة لوحدة ولحمة الحزب الداخلية، حيث زاد من انقسامه وظهور خيبة التونسيين منه وبسبب هذه المواقف دخلت الحركة الوطنية التونسية في حالة ركود[23].

---

[22] محمد السعيد، عقيب: **المرجع السابق**، ص 68.

[23] المرجع نفسه، ص 68.

6-3-الحزب الدستوري المستقل:

أسس هذا الحزب في 13 نوفمبر 1922م؛ وتزعمه "فرحات بن عياد"[24]، ومن مطالبه ما يلي:

-ضرورة المشاركة الفعلية للتونسيين في إدارة شؤون البلاد التونسية.

-السعي إلى تطبيق طرق وخطوات من أجل الدرج والارتقاء إلى الاستقلال الذاتي، تحت ظل العائلة الحسينية والسلطة الفرنسية.

-حرية الصحافة الملتزمة.

-فتح أبواب التعليم والعمل للتونسيين.

-منح ضمانات اجتماعية للعمال التونسيين[25].

والظاهر ان الحزب لم يحقق أهدافه؛ بسبب انكشاف أمر " فرحات بن عياد" الذي كان همه خدمة سلطات الحماية والمقيم العام وليس خدمة الشعب التونسي ولا الدفاع عن مصالحه ومطالبه الوطنية، مما أدى إلى عزل الحزب وأفول نشاطه على ساحة العمل التونسي[26].

7-الحزب الدستوري وإصلاحات المقيم العام لوسيان سان:

حاول المقيم العام "لوسيان سان"؛ اضعاف الحزب الدستوري من خلال إقراره لإصلاحات هدف منها إفراغ مطالب الدستوريين من محتواها وسحبها منهم، مستغلا الموقف الصعب الذي تعرض له الحزب جراء حركات الانشقاق وانفصال عديد القادة والشخصيات المؤثرة من الحزب مثل: صاحب جريدة الوزير "الطيب بن عيسى" و "الشاذلي المورالي" و "فرحات بن عياد"، وتضمنت الإصلاحات ما يلي:

---

[24] يوسف، مناصرية: **المرجع السابق**، ص 189.

[25] المرجع نفسه، ص192.

[26] محمد السعيد، عقيب: **المرجع السابق**، ص 70.

-مبدأ تمثيل السكان التونسيين عن طريق الانتخابات؛ في مجالس محدثة في المستويات المحلية والجهوية والوطنية، ومجالس العملات والجهات والمجلس الكبير.

-السماح لبعض التونسيين المنتخبين؛ بمناقشة –لأول مرة منذ الحماية- المشاكل الاقتصادية والمالية المتعلقة بالميزانية الوطنية[27].

وبتحليل هذه الإصلاحات؛ فنجدها أنها تهدف إلى اضعاف الحزب الدستوري، خصوصا أن حق الانتخاب؛ اقتصر على فئة معينة من التونسيين وأقصى الكثير من الفئات خصوصا الفئة الاجتماعية البسيطة التي لم يكن لها الحق في الانتخاب رغم أنها تشكل وعاء انتخابي لا بأس به.

وبخصوص موقف الحزب من الإصلاحات؛ فقد أرسل وفد برئاسة " أحمد الصافي" إلى باريس قدم المطالب التالية:

-تسوية العدد بين التونسيين والفرنسيين.

-حرية الترشح في كل جهات الانتخاب.

-اشراك كل تونسي تتوفر فيه شروط السن والمصالح المدنية في العملية الانتخابية.

-انشاء مجلس تشرعي للبلاد.

-ضرورة تحديد جلستين للمجلس في السنة، تكون الأولى في فصل الخريف لبحث الميزانية والثانية في فصل الربيع لإكمال تنفيذ المشاريع وبعث أخرى جديدة[28].

والظاهر أن هذه الإصلاحات انعكست سلبا وايجابا على الحزب؛ فسلبا فقد فقَّدَ الحزب العديد من الجرائد الداعمة له (كالوزير، المبشر، الصواب،...) وبالتالي فقدان مورد مالي مهم، وأيضا فقدان

---

[27] علي، المحجوبي:**جذور الحركة الوطنية التونسية...، المرجع السابق**، ص 332.

[28] محمد السعيد، عقيب: **المرجع السابق**، ص 71.

سند مهم للحزب خصوصا بعد وفاة محمد الناصر سنة 1923م[29] وخروج الثعالبي من تونس بسبب الضغط في صيف 1933م[30]؛ أما إيجابا؛ فقد اظهر هذه السياسة نوع التكتل بين الحزب الإصلاحي (حسن القلاتي) والحزب الدستوري، بعد مغادرة الثعالبي وتولي القيادة من طرف "أحمد الصافي".

وبدورها استغلت سلطات الحماية هذا التطور في الحركة الوطنية؛ في الإسراع إلى التضييق على نشاط الصحافة وتقييد الحريات العامة والسياسية، عن طريق اصدار قوانين زجرية في 29 جانفي 1926م[31]، وأيضا سن عقوبات ثقيلة ضد أي نشاط علني أو سري معادي للحماية مع توسيع سلطات المقيم العام، الهادفة إلى خنق العمل النضالي والإعلامي والسياسي[32]؛ مما أدخل الحزب في مرحلة فقد فيها روح المبادرة بداية من سنة 1926م وإلى غاية بداية الثلاثينات؛ حيث أصبح الحزب خلال هذه المرحلة هيكلا هرما وهشا يكبه التوجه للاعتدال محافظا على وجوده فقط حتى لا يندثر وفي نفس الوقت فتح الباب أمام الجيل الجديد للانخراط في صفوفه، وهذا الأخير جلب معه تصورات ومفاهيم متعددة للعمل الوطني[33]؛ خصوصا في الرد على السياسة الفرنسية التي أصرت على عقد المؤتمر الأفخارستي ما بين 9 و13 ماي 1930م بمدينة قرطاج –هذا المؤتمر جاء في السياق العام للسياسة الفرنسية في المغرب العربي من خلال الاحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر وإصدار الظهير البربري بالمغرب –؛ من أجل إعطاء دعم جديد للنشاط التنصيري وحملات التنصير، وقد أثار هذا المؤتمر ردود فعل لدى التونسيين وعلى رأسهم الحزب الدستوري، الذي نظم حملة دعائية واسعة عن طريق الاحتجاجات والتظاهر وتقديم العرائض مما أعطى دفعا جديدا للحركة الدستورية والعودة بقوة للساحة السياسية التونسية[34].

---

[29] علي، المحجوبي: **جذور الحركة الوطنية التونسية...، المرجع السابق، ص 351**.

[30] يوسف، مناصرية: **المرجع السابق**، ص157.

[31] محمد السعيد، عقيب: **المرجع السابق**، ص 73.

[32] علي، المحجوبي: **جذور الحركة الوطنية التونسية...، المرجع السابق، ص–ص 461–463**.

[33] محمد السعيد، عقيب: **المرجع السابق**، ص 74.

[34] **المرجع نفسه**، ص–ص 75–76.

8-مؤتمر نهج الجبل ما بين 12 -13 ماي 1933 م ونتائجه:

8-1-العوامل المؤدية إلى عقد المؤتمر:

-الاحتفالات بخمسينية الحماية في ماي 1931م؛ حيث شن الدستوريون حملة دعائية مكثفة ضد إحياء التظاهرة التي رصد لها ميزانية هامة قدرت بحوالي 300 مليون فرنك.

-تحرك جماهيري تونسي ضد مسألة التجنيس ودفن المجنسين بالمقابر الإسلامية في شهر أفريل من سنة 1933م.

-إصدار المقيم العام "فرنسوا منصرون"؛ أمر في 6 ماي 1933م يقضي بوضع المواطنين التونسيين تحت الرقابة المدنية.

-تطلع الدستوريين إلى استعادة وإحياء النضال السياسي، من خلال استقطاب الجماهير التونسية[35].

8-2-مجريات ومخرجات المؤتمر:

في ظل الأجواء المذكورة سالفا؛ قررت اللجنة التنفيذية عقد مؤتمر عام ما بين 12 و13 ما ي؛ تعبيرا عن تحديها لسياسة سلطات الحماية التي فرضت على تونس منذ سنة 1881م، وأيضا للقوانين الجائرة الصادرة في حق التونسيين وأيضا تذكيرا لفرنسا بوعودها، ومن أهم ما خرج به المؤتمر ما يلي:

-استحداث برلمان تونسي؛ ينتخب عن طريق الاقتراع العام.

-تكوين حكومة مسئولة أمام البرلمان.

-الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

-إقامة عدالة تونسية يخضع لها جميع السكان المستقرين بالبلاد.

---

[35] محمد السعيد، عقيب: **المرجع السابق**، ص-ص 77-78.

-توفير الحريات العمومية لكل التونسيين دون تمييز.

-التعليم الإجباري العام.

-حماية القدرات الاقتصادية للبلاد.

-توفير كل الوسائل الكفيلة من أجل اخراج البلاد من الانهيار المادي والمعنوي الذي تتخبط فيه.

-المطالبة بحق تقرير مصير تونس بنفسها[36].

8-3-مكاسب المؤتمر:

من خلال هذا المؤتمر نجد أن الحزب حقق مجموعة من المكاسب أهمها:

-استطاع الحزب لم شمل الدستوريين.

-ظم طاقات شابة جديدة إلى صفوف الحزب.

-إحياء قضية الاستقلال والتحرر.

-المناداة بإنشاء حكومة وبرلمان وعدالة من أجل جعل تونس في مصاف المستعمرات المستقلة.

أما بعض النتائج السلبية؛ فأهمها ما يلي:

-إصدار المقيم العام "فرانسوا مونصرون"(18 فيفري 29/1929 جويلية 1933م)؛ قرار بحل الحزب الدستوري في –ماي 1939م[37].

-نشوب خلاف بين قادة الحزب –الجدد والقدامى- وأيضا ظهور قضية البحري قيقة.

---

[36] الطيب، لباز: **المرجع السابق**، ص27.

[37] شايب، قدادرة: **المرجع السابق**، ص 132.

9-انقسام الحزب الدستوري الحر التونسي وانعكاساته على الحركة الوطنية التونسية:

9-1-أسباب الانقسام:

-الانشقاق الذي تعرض له الحزب؛ بعد انفصال الحزب الإصلاحي والحزب الدستوري المستقل.

-هجرة عبد العزيز الثعالبي وما ترتب عنه من حالة خمود وركود في نشاط الحزب.

-سياسة المقيمين العاميين بتونس خلال العشرينات.

-نشوب خلاف داخل اللجنة المركزية للحزب القدامى والجدد بالخصوص جماعة جريدة العمل بقيادة "الحبيب بورقيبة"[38].

-استقالة "الحبيب بورقيبة" في 7 سبتمبر 1933م، من قيادة الحزب ثم تبعه في ذلك أنصار جريدة العمل[39].

-تضامن كل من "الحبيب بورقيبة" و"محمد بورقيبة" و "محمود الماطري" مع "البحري قيقة" والذي اتهمه الحزب بإفشاء أسرار الحزب مما ترتب عنه طرده من الحزب، وهذا ما أدى إلى تكون مجموعة معارضة داخل الحزب الدستوري[40].

-عقد مؤتمر قصر الهلال في 2 مارس 1934م، بعد ان دعت هيئة جريدة العمل إلى عقد اجتماع عام من أجل دراسة ومناقشة حالة الحزب –لكن أعضاء اللجنة التنفيذية رفضوا ذلك-، ومن أهم نتائجه:

-حل اللجنة التنفيذية التي اتهمت بالخمول والعجز والاستبداد.

---

[38] محمد السعيد، عقيب: **المرجع السابق**، ص-ص 88-91.

[39] الطيب، لباز : **المرجع السابق**، ص31.

[40] المنجي، اليزيدي: **المرجع السابق**، ص 36.

-تعويض اللجنة القديمة بأخرى جديدة تحت اسم الديوان السياسي.

-تعيين مجلس مالي متكون من 20 عضو (5 أعضاء من العاصمة و15 من باقي الإيالة) مهمته مراقبة عمل الديوان السياسي.

-إعداد نظام داخلي للحزب[41].

9-2-مؤتمر غرنوطة 26-27 أفريل 1934م:

بعد أن دعت اللجنة المركزية إلى عقد جمعية عامةّ؛ من اجل مناقشة نشاط الحزب، فحددت تاريخ 26 و27 أفريل 1934م من أجل عقد المؤتمر بمقر نادي الحزب الكائن بنهج غرنوطة بتونس، حيث حضرته الشعب المدعوة والظاهر أنه أثناء عقد الاجتماع حاول أعضاء الديوان السياسي إفشال المؤتمر.

ومن أهم قرارات هذا المؤتمر ما يلي:

-انتخاب أعضاء جدد في اللجنة التنفيذية مكان المنشقين[42].

-انجاز برنامج الحزب المتمثل في تحقيق الرفاهية للشعب التونسي ضمن نظام ديمقراطي ليبيرالي.

-اصلاح قوانين المجلس الكبير.

-جعل التعليم إجباري.

-حرية الصحافة والاجتماعات.

-إنشاء منظمة وهيئة بلدية عن طريق استفتاء عام.

-إصلاح القضاء وفق الشريعة الإسلامية.

---

[41] الطيب، لباز: **المرجع السابق**، ص-ص 32-33.

[42] قدادرة، شايب : **المرجع السابق**، ص142.

-ضمان استقلال العدالة والقضاء وضمان الحقوق والحريات.

-الحفاظ على التعليم الديني الإسلامي[43].

9-3-تداعيات الانقسام على الحركة الوطنية التونسية:

-تقسيم جهود المناضلين التونسيين مع بقاء العديد منهم مرتبكين خصوصا في عملية مساندة طرف على طرف أخر.

-دخول الحركة الوطنية في صراع داخلي؛ مما سمح لسلطات الحماية بالتصرف كما تشاء.

-زحزحة اللجنة المركزية عن قيادة الحركة الوطنية التونسية أمام اكتساح الديوان السياسي للحركة.

-اتباع الحزب الجديد لسياسة تعاون مع سلطات الحماية وأيضا لبرنامج سياسي معتدل، أما القديم فقد اتبع سياسة انفصالية تهدف إلى الاستقلال الكامل[44].

---

[43] محمد السعيد، عقيب: **المرجع السابق**، ص-ص 124-127.

[44] يوسف، مناصرية : **المرجع السابق**، 205.